

بحوث فقهية مهمّة

[113] وبالجمله حال الاجماع في هذه المسائل معلوم لا يمكن الركون إليه لاثبات حكم شرعي. وعن الثّالث : بأنه لا قصور في الكتابة إذا كانت بألفاظ صريحة أو ظاهرة في أفادة المراد، وقد ثبت في محله حجّة طواهر الألفاظ سواء كانت مسموعة أو مكتوبة، ولذا نعتمد على طواهر كتاب الله والسنة بغير إشكال، ولا نزال نستدلّ بالآيات والأحاديث الواردة من الطرق المعتمدة، فأی قصور في ظهور الكتابة في أفادة المراد ؟ بل قد تكون الكتابة أظهر وأصرح من الألفاظ المسموعة. نعم، لا بدّ من ثبوت كون الكاتب في مقام الانشاء والجدّ، ويثبت ذلك بالقرائن الموجودة كما هو كذلك بالنسبة إلى الانشاء اللفظي فإنه لا بدّ من احراز كون المتكلّم في مقام الجدّ أمّا بقرائن خاصّة أو بالأصل. والأمر سهل في أعصارنا بعد وجود الدفاتر المعدّة لضبط الأسناد والعقود، والحضور عند هذه الدفاتر والتوقيع عليها من أقوى القرائن على إرادة الانشاء بالكتابة، بل لا يضاهاها شيء من القرائن اللفظية، بحيث لا تقبل دعوى المنكر وقوله بأنه كان هازلًا أو شبه ذلك. ومن هنا يعلم أن ظهور الكتابة ليس من الطنون الممنوعة كما أشار إليه السيّد الطباطبائي (قدس سره) في بعض كلماته، بل هو من الطنون المعتمدة عند العقلاء طرًا، من جميع الأُمم وفي جميع الامصار والبلاد كما هو ظاهر، وبالجمله الكتابة أضبط وأمتن من التكلّم، وأدق وأوضح منه، فكيف جعله شيخنا الأعظم في عداد إشارة الأخرس، بل احتمل أن تكون الإشارة أصرح منها، وهذا من غرائب الكلام. وعن الرّابع : بأن الانشاء بالكتابة لا يكون مغلّا للنظام، ومثارًا للخلاف ومنشأً للنزاع بل الأمر بالعكس، فالقاطع للخصومة والحاسم للنزاع هو ضبط الانشاءات بالكتابة فإنها قوية البرهان، ظاهرة الدلالة، باقية بقاء الدهر، لا يمكن إنكارها